

Distr.: General
21 June 2021
Arabic
Original: English



بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 55 من قرار مجلس الأمن 2556 (2020)، ويغطي التطورات الرئيسية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 19 آذار/مارس إلى 18 حزيران/يونيه 2021. وهو يقدم وصفاً للتقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة) منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 18 آذار/مارس 2021 (S/2021/274). ويقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات السياسية، بما في ذلك تشكيل الحكومة الجديدة واعتماد برنامج عملها. ويقدم أيضاً معلومات عن سلك البعثة لنهج شامل إزاء حماية المدنيين، وعن التقدم المحرز في تعديل أولويات البعثة ووضعها ووجودها وفقاً للاستراتيجية المشتركة المتعلقة بالخفض التدريجي والمرحلي للبعثة (S/2020/1041)، ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

ثانياً - التطورات السياسية

- 2 - شهدت الفترة قيد الاستعراض تشكيل حكومة اتحاد الأمة المقدس وإعلان حالة حصار في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية.
- 3 - وفي 12 نيسان/أبريل 2021، أعلن رئيس الوزراء جان ميشيل ساما لوكوندي تشكيل حكومته المكونة من 57 عضواً. وكان 15 عضواً من بين هؤلاء من النساء، أي بنسبة 27 في المائة، مقابل 17 في المائة في الحكومة السابقة. وفي 15 نيسان/أبريل، هدد نحو 130 نائباً وطنياً بعرقلة تنصيب الحكومة، بدعوى وجود اختلال جغرافي وسياسي لصالح الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وعقد الرئيس فيليكس تشيسيكودي اجتماعاً مع نواب وطنيين تابعين لاتحاد الأمة المقدس في 24 نيسان/أبريل وحثهم على العمل بسرعة من أجل تنصيب الحكومة.
- 4 - وفي 26 نيسان/أبريل، أقرت الجمعية الوطنية رئيس الوزراء وحكومته عندما صوّت 410 نواب من بين 412 نائباً كانوا حاضرين لصالح برنامج عمل الحكومة للفترة 2021-2023. وتشمل الإجراءات



الرئيسية المضمنة في برنامج العمل ما يلي: إعلان حالة طوارئ في المقاطعات الشرقية المتضررة من النزاع؛ ووضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار يستبعد الإدماج في الجيش أو الشرطة؛ وتنفيذ إصلاحات قطاع الأمن والعدالة والإدارة، فضلا عن الإصلاحات الدستورية القائمة على توافق الآراء؛ وإجراء انتخابات محلية ووطنية في عام 2023. وتبلغ قيمة برنامج العمل نحو 12 بليون دولار سنويا، مقابل ميزانية الدولة لعام 2021 التي تبلغ 7,1 بلايين دولار.

5 - وفي 11 حزيران/يونيه، اعتمد البرلمان مشروع قانون لإصلاح اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وسيحال مشروع القانون إلى المحكمة الدستورية ليُبت فيه قبل إصداره. وقد رد ائتلاف الطوائف الدينية لأفريقيا الوسطى وكذلك قائدا ائتلاف المعارضة لاموكا، مارتين فايولو وأدولف موزيتو، على التعديلات المدخلة على المشروع التي اعتمدتها اللجنة الدائمة السياسية والإدارية والقانونية، حيث زعم الائتلاف أن المشروع ينشئ تمثيل مفرطاً للأحزاب السياسية على حساب منظمات المجتمع المدني، فيما شدد قائدا ائتلاف لاموكا على ضرورة النأي عن الانحياز لحزب سياسي معيّن في اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

6 - وفي 3 أيار/مايو، وقّع الرئيس مرسومين ينصان على فرض حالة حصار في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، اعتباراً من 6 أيار/مايو لفترة أولية مدتها 30 يوماً، مع إمكانية التمديد لفترات 15 يوماً. وفي 7 أيار/مايو، قضت المحكمة الدستورية بأن المرسومين يتسقان مع أحكام الدستور. وفي يومي 3 و 4 حزيران/يونيه، وافقت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ على التمديد الأول لحالة الحصار.

7 - وكتدبير استثنائي ومؤقت، تم تعويض السلطات المدنية في إيتوري وكيفو الشمالية بحاكم عسكري ونائب لحاكم الشرطة أثناء حالة الحصار. وتوقف كل من حكومتي ومجلسي المقاطعتين عن العمل في كل من المقاطعتين، بينما يواصل الموظفون العموميون عملهم في المقاطعتين. ومُنحت للسلطات العسكرية وسلطات الشرطة صلاحيات أكبر فيما يتعلق بالاعتقالات وعمليات التفتيش؛ وتنظيم الحركة وحرية التعبير والتجمع؛ وإنفاذ النظام العام واتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، تولت المحاكم العسكرية المسؤولية عن الملاحظات الجنائية بدلاً من المحاكم المدنية. ومن المهم أن بعض الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لا يمكن الانتقاص منها.

8 - وتواصلت الممثلة الخاصة للأمن العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في إطار المساعي الحميدة التي تبذلها، مع الرئيس وأعضاء الحكومة والحاكم العسكري ونائب حاكم الشرطة في كيفو الشمالية، مشددة على أهمية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها أثناء حالة الحصار. وشددت أيضاً على ضرورة التعاون الوثيق بين البعثة وقوات الدفاع والأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تعزيز حماية المدنيين في المناطق المتضررة من النزاع، امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها.

9 - وواصل الرئيس العمل مع الشركاء الإقليميين بصفته رئيساً للاتحاد الأفريقي. وفي الفترة من 4 إلى 6 نيسان/أبريل، استضاف الرئيس المفاوضات التي جرت بين إثيوبيا والسودان ومصر بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، وقام بعد ذلك بزيارة إلى السودان ومصر وإثيوبيا في أيار/مايو. وزار رئيس كينيا، أوهورو كينياتا، كينشاسا في الفترة من 20 إلى 22 نيسان/أبريل لتعزيز العلاقات الثنائية وإعادة تأكيد دعم كينيا لأمن واستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال نشر قوة للرد السريع ضمن لواء التدخل التابع للبعثة.

10 - وفي الفترة من 3 إلى 6 أيار/مايو، شاركت البعثة في حلقة عملٍ في غوما نظمها الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بدعم من *الآلية الوطنية للرقابة*، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وكان الهدف هو تفعيل فريق الاتصال والتنسيق المكلف بالإشراف على التنفيذ التقني للتدابير غير العسكرية للقضاء على الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. واتفق خبراء من أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على خطة عمل لتشجيع الجماعات المسلحة الأجنبية على المشاركة في عملية نزع السلاح طوعاً وتحسين برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

11 - وفي 28 أيار/مايو، أعلن صندوق النقد الدولي إبرام اتفاق على مستوى الموظفين مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن برنامج مدته ثلاث سنوات بقيمة 1,5 بليون دولار في إطار ترتيب التسهيلات الائتمانية الممددة. والهدف من البرنامج هو مساعدة البلد في التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مع الحفاظ على استقرار اقتصاده الكلي وتشجيع الإصلاحات التي من شأنها تعزيز النمو الشامل واستدامته.

ثالثاً - الحالة الأمنية

ألف - مقاطعة إيتوري

12 - تدهورت الحالة الأمنية بسبب زيادة نشاط الجماعات المسلحة، ولا سيما في منطقتي دجوغو وإيرومو. وفي الفترة من 19 آذار/مارس إلى 10 أيار/مايو، قُتل 159 مدنياً، من بينهم 31 امرأة و 15 طفلاً، وجُرح 52 مدنياً، من بينهم ثمان نساء، في حوادث تورطت فيها جماعات مسلحة.

13 - وفي إقليم دجوغو، كانت حدة الهجمات التي شنتها التعاونية من أجل التنمية في الكونغو على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر مما كانت عليه في الفترة التي سبقت وقف الأعمال العدائية في عام 2020. وفي الفترة من 10 إلى 17 نيسان/أبريل، سُجِّل وقوع 23 هجوماً ضد القوات المسلحة والمدنيين في شرق دجوغو، مما أسفر عن مقتل 35 مدنياً، من بينهم سبع نساء وأربعة أطفال. وفي بعض الحالات، أدت هذه الهجمات إلى انتقام جماعة زائير المسلحة. ومنذ 10 نيسان/أبريل، صُدَّت البعثة عمليات توغل الجماعات المسلحة في قرى نباسا ونيكسي/دهيلي ويكبا وشوبرت وكاسيغبانا وكا. وقد أدى العنف إلى نزوح المدنيين، حيث طلب نحو 5 000 من المشردين داخلها الحماية بالقرب من قاعدة العمليات المؤقتة التابعة للبعثة في فاتاكي.

14 - وفي إقليم إيرومو، في الفترة من 19 آذار/مارس إلى 16 حزيران/يونيه، قتل مهاجمون من الجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري والقوات الديمقراطية المتحالفة 70 مدنياً، من بينهم 17 امرأة وثمانية أطفال، بالقرب من الحدود مع كيفو الشمالية. وفي الفترة من 18 نيسان/أبريل إلى 2 أيار/مايو، اشتبكت عناصر تابعة للقوات المسلحة والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو في مارابو ونياكوندي، في حين هاجمت الجبهة الوطنية نيارا في 20 نيسان/أبريل، مما أسفر عن مقتل 10 مدنيين، من بينهم ستة أطفال. وأدت هذه الحوادث إلى نزوح السكان على طول الطريق الرابطة بين بونيا وكوماندوا، حيث زادت البعثة من دورياتها. وفي 31 أيار/مايو، أسفرت هجمات شنها مهاجمون مجهولون في تشابي وبوغا عن مقتل ما لا يقل عن 56 مدنياً، من بينهم 30 من المشردين

داخليا، وجرح ما لا يقل عن 14 مدنيا، من بينهم فتاة واحدة، واختطاف ما لا يقل عن 10 مدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري نهب المجتمعات المحلية، مما يقوض جهود تحقيق الاستقرار في إيرومو.

باء - مقاطعة كيفو الشمالية

15 - تدهور الوضع الأمني العام في مقاطعة كيفو الشمالية وسط تزايد نشاط الجماعات المسلحة، مما أدى إلى تأجيج المظاهرات التي قامت بها حركات المواطنين وجماعات الضغط ضد السلطات المحلية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والأمم المتحدة بسبب ما يبدو من عدم كفاية استجابتها. وقد أعاقَت هذه التطورات أنشطة الحماية وزادت من حدة التوترات بين الطوائف.

16 - وفي منطقة الشمال الكبرى، وعلى الرغم من العمليات الجارية التي تقوم بها القوات المسلحة، واصلت القوات الديمقراطية المتحالفة شن هجمات في إقليم بيني، ولا سيما في الجزء الشمالي وقطاع روينزوري. وفي الفترة من 19 آذار/مارس إلى 27 أيار/مايو، أُبلغ عن وقوع 45 حادثاً أمنياً، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 157 مدنياً، من بينهم 40 امرأة، على أيدي القوات الديمقراطية المتحالفة وإصابة ما لا يقل عن 21 آخرين، من بينهم أربع نساء. وخلال الاحتجاجات التي اندلعت نتيجة لذلك، والتي دامت فترة ثلاثة أسابيع في شهر نيسان/أبريل، نددت جماعات الضغط وحركات المواطنين بما يبدو من عدم كفاية استجابة الحكومة والقوات المسلحة لحالة انعدام الأمن وطالبت برحيل الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية في مجال العمل الإنساني عن بيني وبوتيمبو. وهاجم المتظاهرون قاعدتين تابعتين للبعثة في بيني ولوبيرو، وأحرقوا مرفقين من مرافق العمل الإنساني في أويشا. وتم نشر الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لتفريق المتظاهرين العنيفين وللمساهمة في حماية موظفي الأمم المتحدة ومبانيها.

17 - وتواصل الممثلة الخاصة مع السلطات الكونغولية على جميع المستويات، وقامت في نفس الوقت بمواصلة الحوار مع جماعات المجتمع المدني، بما في ذلك المتظاهرون والجهات المنظمة، والصحفيين المحليين، لنزع فتيل التوترات وإعادة تأكيد التزام البعثة بحماية المدنيين. وعقدت البعثة أيضاً اجتماعات مع السلطات التقليدية والقيادات النسائية وقادة الشباب لمناقشة مسألة تضافر الجهود الرامية إلى ضمان الأمن وحماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، كثفت البعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أنشطة الاتصالات للتصدي للمعلومات المضلّة وخطاب الكراهية والتحريض على العنف. وبحلول نهاية شهر نيسان/أبريل، كان قد استؤنف النشاط الاقتصادي والعمليات الإنسانية في ظل انحسار الدعم الشعبي للمظاهرات. بيد أن الشلل الاجتماعي والاقتصادي الذي سببته الاضطرابات زاد من حدة التوترات الطائفية في كيفو الشمالية، ولا سيما بين طائفتي كومو والناندي. وفي 13 نيسان/أبريل، تسبب جنود القوات المسلحة، أثناء تدخل بهدف فض اشتباك بين الطائفتين في بوهين بإقليم نيراغونغو، في وفاة خمسة رجال من طائفة الناندي وثلاثة آخرين من طائفة كومو. وبفضل مشاركة السلطات الكونغولية، تراجعت حدة التوترات الطائفية، ولكن لا يزال تصور عدم كفاية الاستجابة الأمنية قائماً.

18 - وهاجمت فصائل ماي - ماي مواقع القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية في جنوب إقليم لوبيرو وفرضت ضرائب غير قانونية على المدنيين. وفي الفترة من 19 آذار/مارس إلى 27 أيار/مايو، أُبلغ

عن وقوع 26 حادثاً شارك فيها مقاتلون من جماعة ماي - ماي، مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين على الأقل وإصابة 15 آخرين، من بينهم امرأة واحدة.

19 - وفي منطقة الشمال الصغرى، ظل الوضع الأمني غير مستقر. وفي الفترة من 19 آذار/مارس إلى 16 حزيران/يونيه، أبلغ عن وقوع 133 حادثاً، أسفرت عن مقتل 65 مدنياً، من بينهم 11 امرأة وخمسة أطفال، وإصابة 61 آخرين، من بينهم سبع نساء و 12 طفلاً. وأسفرت عمليات القوات المسلحة في إقليم ماسيسي ضد جماعتي تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وزي سيادة ونياتورا عن أعمال انتقامية ضد المدنيين قامت بها جماعات مسلحة. وتواصلت البعثة، من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها، مع السلطات الكونغولية بغية التقليل إلى أدنى حد من أثر العمليات العسكرية على المدنيين وتقديم المشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان إلى العدالة.

20 - وفي إقليم روتشورو، علّقت القوات المسلحة عملياتها ضد تجمع الحركات المساندة للتغيير/قوات الدفاع عن الشعب والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في أواخر آذار/مارس، بعد أن استعادت عدة قرى في منطقة بوكومبو. وعادت جماعتا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونياتورا إلى مواقعهما بعد أن أخلت القوات المسلحة، وبذلك حافظتا على سيطرتهما على أجزاء كبيرة من الإقليم، بما في ذلك داخل منتزه فيرونغا الوطني.

21 - وفي إقليم واليكالي، أفادت تقارير بأنه وقعت في الفترة من 22 إلى 24 أيار/مايو اشتباكات بشأن السيطرة على مواقع التعدين بين جناح غيدون في جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد وانتلاف جناح بويرا في جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد مع قوات ماي - ماي الوطنية الشعبية - جيش الشعب، مما أسفر عن اختطاف ما لا يقل عن 18 مدنياً. وقد زاد جناح غيدون في جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد من سيطرته على مساحات واسعة من واليكالي، مما مكّن الجماعة من التجنيد وإعادة التنظيم.

جيم - مقاطعتا كيفو الجنوبية ومانيمبا

22 - في كيفو الجنوبية، شهدت الهضاب العليا لأوفيرا وفيزي وموينغا، وأقاليم كاباري وكاليهي وشابوندا ووالونغو، وجنوب إقليم فيزي، فضلاً عن إقليم كابامباري المجاور في مقاطعة مانيمبا، تصاعداً مستمراً في أعمال العنف المسلح.

23 - وفي الهضاب العليا لأوفيرا وفيزي وموينغا، استمر كل من خطاب الكراهية والهجمات بين الجماعات المسلحة التابعة للطوائف، مما أدى إلى تأليب أفراد من طائفة بانيامولينغي ضد أفراد طائفتي بافوليرو وبابيمبي. ومنذ 8 نيسان/أبريل، امتدت الاشتباكات بين جماعتي ماي - ماي غومينو وتويغوانيهو المسلحتين من جهة وجماعتي ماي - ماي إيلونغوا وماي - ماي موشومبي من جهة أخرى، التي يُزعم أن الجماعة المسلحة البوروندية المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي تدعمهما، إلى الهضاب الوسطى وسهل روزيزي، التي لم تتأثر من قبل بأحداث العنف. وفي الفترة من 9 إلى 24 نيسان/أبريل، قتلت الجماعات المسلحة ما لا يقل عن 10 مدنيين وأضرمت النار في 70 قرية.

24 - وفي كاليهي، نشأت توترات بين طائفتي الهوتو وتيمبو بسبب المنازعات على الأراضي المتصلة باستغلال مناجم الذهب في محلية موشونغوتي في منتزه كاهوزي ببيغا الوطني. وفي الفترة

من 1 إلى 23 نيسان/أبريل، قُتل 73 شخصا، من بينهم 17 امرأة، على يد جماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي وعناصر يشتبه في انتمائها لجماعة نياتورا، ونزحت 189 15 أسرة معيشية من المنطقة.

دال - مقاطعة تنجانيقا

25 - استمر تحسن الحالة الأمنية على الرغم من الحوادث المنعزلة التي نسبت إلى جماعات ماي - ماي في إقليم نيونزو وكاليمي. وظلت الطريق بينبنديرا وكاليمي وقطاع لوكوغا الشمالي في إقليم نيونزو يشكلان بؤرا ساخنة بسبب نشاط جماعة ماي - ماي أبا نا بالي وجماعة ماي - ماي كابيكبي. وفي الفترة بين 19 آذار/مارس و 3 حزيران/يونيه، قُتل 53 مدنيا، من بينهم 12 امرأة، على أيدي عناصر من جماعة ماي - ماي، وجرح 42 مدنيا، من بينهم 16 امرأة.

26 - وفي إقليم نيونزو، استأنفت جماعة ماي - ماي أبا نا بالي أنشطتها بعد فترة هدوء بسبب عمليات القوات المسلحة في قطاع لوكوغا الشمالي، مما يهدد بالتالي عملية تخفيف حدة التوتر بين طائفتي توا وبانتو. وفي 14 نيسان/أبريل، هاجمت الجماعة وحدة تابعة للقوات المسلحة وقتلت خمسة جنود بالقرب من قرية موكوندي. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل ثلاثة جنود في قرية كاهندوا في 23 نيسان/أبريل، وقُتل خمسة آخرون في كمين نصب لهم قرب قرية كالومي، على طول الطريق بين بنديرا وكاليمي، وذلك في 5 أيار/مايو. وفي الفترة بين 19 آذار/مارس و 3 حزيران/يونيه، قُتل 19 جنديا من القوات المسلحة في إقليم نيونزو على أيدي عناصر من جماعة ماي - ماي.

هاء - مقاطعتا كاساي وكاساي الوسطى

27 - في كاساي، في الفترة من 27 إلى 29 آذار/مارس، أسفرت أعمال العنف المتصلة بنزاع على الحدود الإدارية لكاساي وكاساي الوسطى بين طائفتي كوبا ولولوا في موانغا عن مقتل ما لا يقل عن ثماني نساء وثلاثة رجال وثلاثة أطفال. وجرى نهب وحرق أكثر من 100 منزل، مما دفع السكان إلى الفرار إلى كاكينغي ومويكا. وبفضل تدخل السلطات المحلية، خفّت حدة التوتر وعاد السكان إلى قراهم.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

28 - في الفترة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل، وثقت البعثة 1 084 انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 5 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وارتكب أكثر من 90 في المائة من الانتهاكات الموثقة في المقاطعات المتضررة من النزاع. وقد جرى توثيق معظمها في أقاليم ماسيسي وبيني وروتشورو في كيفو الشمالية؛ وأقاليم إيرومو ودجوغو ومامباسا في إيتوري؛ وأقاليم أوفيرا وفيزي وشابوندا في كيفو الجنوبية. وارتكبت الجماعات المسلحة، ولا سيما نياتورا، والقوات الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، 54 في المائة من الانتهاكات. وشملت هذه الانتهاكات عددا كبيرا من حالات الاختطاف وغيرها من انتهاكات الحق في الحرية والأمن التي طالت 445 ضحية (368 رجلا و 55 امرأة و 22 طفلا)، فضلا عن انتهاكات الحق في السلامة البدنية التي طالت 302 ضحية (192 رجلا و 97 امرأة و 13 طفلا). وكان موظفون حكوميون مسؤولين عن 46 في المائة من الانتهاكات، ولا سيما انتهاكات الحق في كل من الحرية والأمن الشخصي، التي طالت 398 ضحية (334 رجلا و 36 امرأة و 28 طفلا)، وانتهاكات الحق في السلامة البدنية، التي طالت 300 ضحية (154 رجلا و 103 نساء

و 43 طفلاً). وكان ما لا يقل عن 394 شخصا، من بينهم 84 امرأة و 37 طفلاً، من ضحايا عمليات القتل خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة، وهو ما يماثل الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وازدادت وتيرة الانتهاكات المتصلة بالحيز الديمقراطي بنسبة 19 في المائة بسبب زيادة انتهاكات الحق في السلامة البدنية وحرية التجمع السلمي.

29 - وواصلت البعثة دعم السلطات الكونغولية في مكافحة الإفلات من العقاب ومحاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ودعمت البعثة جلسات المحكمة المتقلة التي عُقدت في إيجا - باربير وبونيا في الفترة من 1 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل. وفي وقت لاحق، في 1 نيسان/أبريل، حكمت المحكمة العسكرية للحامية في إيتوري على 21 من المقاتلين الذكور التابعين لتحالف الديمقراطيين الكونغوليين بالسجن مدى الحياة لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية في إقليم دجوغو في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2017 وأذار/مارس 2020. ومنحت المحكمة تعويضات للأطراف المدنية، بما في ذلك التعويض وتدابير لمساعدتهم على إعادة بناء حياتهم. وبالإضافة إلى ذلك، وُجّهت إلى 'نشانس'، وهو أحد قادة ماي رايا موتومبوكي في منتزه كاهوزي - ببيغا الوطني في كيفو الجنوبية، تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك تجنيد الأطفال. وفي 29 نيسان/أبريل، أُلقي القبض على أحد ضباط القوات المسلحة، وهو الرائد مازامبي بوزي، بتهمة التواطؤ في هذه الجرائم.

30 - بدعم من البعثة، تمت محاكمة أفراد من قوات الأمن الوطني متهمين بارتكاب عدة جرائم خطيرة أمام المحاكم العسكرية في كيفو الجنوبية وبنيني وكاساي الغربية سابقاً. وأدانت المحاكم سبعة من أفراد القوات المسلحة بتهمة اغتصاب أطفال، وأربعة من أفراد القوات المسلحة واثنين من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية بتهمة الاغتصاب، وأحد أفراد القوات المسلحة بتهمة هتك العرض، وثلاثة من أفراد القوات المسلحة بتهمة القتل العمد، واثنين من أفراد القوات المسلحة بالمشاركة في حركة تمرد.

31 - ودعت البعثة إلى اعتماد قانون بشأن حماية وتعزيز حقوق شعوب البيغمي الأصلية. واعتمدت الجمعية الوطنية القانون بالإجماع في 7 نيسان/أبريل، وهو معروض الآن على مجلس الشيوخ. ويعزز القانون مشاركة هذه الشعوب في القرارات التي تؤثر عليها، بما في ذلك القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الأراضي والموارد الطبيعية.

خامسا - الحالة الإنسانية

32 - لقد ازدادت الحالة الإنسانية تدهورا نتيجة للعنف والأوبئة وثوران جبل نيراغونغو في كيفو الشمالية في 22 أيار/مايو. وما زال الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 يزيد من تفاقم مواطن الضعف القائمة الناجمة عن عدم الحصول على الخدمات الأساسية. وفي 17 حزيران/يونيه، تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2021 بنسبة 12 في المائة، وهي الخطة التي تدعو إلى تقديم 1,98 بليون دولار لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لـ 9,6 ملايين شخص من أصل 19,6 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في البلد.

33 - ويقدر عدد المشردين داخليا بنحو 5 ملايين شخص. ويستضيف البلد أيضا أكثر من 500 000 لاجئ، من بينهم 71 559 شخصا فروا من جمهورية أفريقيا الوسطى في أعقاب الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2020. وأسفر ثوران جبل نيراغونغو في 22 أيار/مايو عن مقتل ما لا يقل عن

32 شخصا، ونزوح ما يفوق 230 000 شخص من غوما إلى ساكي وروتشورو وكييتشانغا وبيني ومينوفا وبوكافو ومواقع أخرى. كما فر ما يقدر بنحو 50 000 شخص إلى رواندا.. وتواصل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تقديم المساعدة الطارئة، في حين تدعم البعثة السلطات الكونغولية في كفالة الأمن في المناطق المتضررة في غوما. وفي 7 حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء أن المخاطر المتعلقة بالنشاط البركاني قد تراجعت بدرجة كافية للسماح للسكان بالعودة إلى غوما. وفي 15 حزيران/يونيه، كان قد عاد 80 إلى 90 في المائة من السكان، وفقا لتقديرات سلطات مقاطعة كيفو الشمالية. وتقوم الحكومة بوضع خطة عمل شاملة تهدف إلى تعزيز أنظمة المراقبة والإنذار المبكر بطريقة مستدامة.

34 - ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يشكل تحديا كبيرا. وفي 6 نيسان/أبريل، كشفت الدورة التاسعة عشرة للدراسة الاستقصائية للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن 27,3 مليون مواطن كونغولي، 50,8 في المائة منهم من النساء، يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى معونة عاجلة، مقابل 15,6 مليون شخص في كانون الثاني/يناير 2020. ومن بين هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 27,3 مليون شخص، هناك 6,7 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى حد بلغ مستوى الطوارئ (المستوى 4). ويعزى جزء من الزيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى تحسن تغطية الدراسة الاستقصائية للمناطق الحضرية.

35 - وفي 3 أيار/مايو، أعلنت وزارة الصحة انتهاء عودة ظهور مرض فيروس الإيبولا في كيفو الشمالية. وفي الفترة من 7 شباط/فبراير، عندما أعلن أول مرة عن عودة ظهور المرض، إلى 3 أيار/مايو، سُجِّلَت 12 حالة، مما أسفر عن ست وفيات. وكان أربعة من الأشخاص المتوفين نساء، بينما نجا ثلاثة رجال وثلاث نساء. ولا تزال ثمة حاجة إلى مراقبة الناجين وتقديم المساعدة لهم لمنع عودة ظهور المرض لديهم مرة أخرى.

36 - وأدى التحقيق الذي بدأه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في كانون الأول/ديسمبر 2020 في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بيني ومانغينا ولوكايا أثناء التصدي للنقشي العاشر للإيبولا إلى الكشف عن هوية ثلاثة من الجناة المزعومين من بين العاملين في كيانات الأمم المتحدة، وسوف تُرسل تفاصيلهم إلى السلطات الكونغولية لاتخاذ الإجراءات المناسبة في حقهم. كما تلقى المكتب تقارير عن حالات أخرى مزعومة للاستغلال والانتهاك الجنسيين طوال المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وموظفين حكوميين، وشركات الأمن المحلية، وهو يحقق في ادعاءات جديدة أُبلغ عنها في بوتيمبو. ولم يبلغ عن أي ادعاءات تتعلق بموظفي البعثة.

37 - وفي 16 حزيران/يونيه، كان البلد قد سجّل 36 222 حالة إصابة بكوفيد-19 في 23 مقاطعة من مقاطعاته الـ 26، أدت إلى 857 حالة وفاة منذ آذار/مارس 2020، وذلك في سياق القدرة المحدودة على إجراء الاختبارات اللازمة. وفي آذار/مارس، تلقت جمهورية الكونغو الديمقراطية 1,7 مليون جرعة لقاح عن طريق مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وقامت بعد ذلك بتأجيل المرحلة الأولية من بدء توزيعه للسماح بإجراء مزيد من التحقيق في احتمال وجود صلة بين اللقاح وحوادث تجلط الدم. وفي وقت لاحق، تم تصدير 1,3 مليون جرعة إلى ستة بلدان أفريقية أخرى، عقب مشاورات مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، لتمكينها من استخدام تلك الجرعات قبل انتهاء صلاحيتها. وأطلقت وزارة الصحة حملة وطنية للتطعيم في 19 نيسان/أبريل، وفي 16 حزيران/يونيه، كان

847 35 شخصاً في سبع مقاطعات قد تلقوا الجرعة الأولى من التلقيح في إطار الحملة. وفي 3 حزيران/يونيه، أعلنت الوزارة رسمياً حدوث موجة ثالثة من الجائحة.

38 - وما زالت الحالة الأمنية المتقلبة والقيود الشديدة المفروضة على إمكانية الوصول، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد، تعوق العمليات الإنسانية. وفي الفترة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل، أُبلغ عن وقوع ما لا يقل عن 57 من الحوادث الأمنية التي أثرت مباشرة على العاملين في مجال العمل الإنساني وأصول المنظمات الإنسانية.

سادساً - حماية المدنيين

ألف - استراتيجيات البعثة والعمليات السياسية

39 - في أيار/مايو، وضعت البعثة خطة عمل لمعالجة تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في أقاليم الهضاب العليا لأوفيرا وفيزي وموينغا في كيفو الجنوبية. وتحدد هذه الخطة، التي جرى تضمينها في الاستراتيجية الحالية القائمة على أساس المنطقة في كيفو الجنوبية، مجالات مشتركة للتدخل على الصعيدين الإقليمي والدولي لتخفيف حدة التوترات في هذه الأقاليم، بالتنسيق مع المبعوث الخاص والمستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية.

باء - الاستجابات على المستوى الميداني

40 - قامت البعثة بنشر 15 وحدة قتالية جاهزة للتدخل، و 19 بعثة من بعثات التقييم المشتركة، وبعثة واحدة للحماية المشتركة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانيقا. وتلقى نظام شبكات الإنذار المحلية في المتوسط 365 إنذاراً في الشهر، مقابل 330 إنذاراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان مصدر معظم الإنذارات من كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية، إذ استأثرت المقاطعتان بنسبة 43 و 48 في المائة من جميع الإنذارات، على التوالي، مقابل نسبة 45 و 49 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستجابت قوات الأمن والدفاع الوطنية و/أو البعثة لما نسبته 60 في المائة من تلك الإنذارات.

41 - ولدعم التطوير المستدام للقدرة الوطنية على التخلص من الذخائر المتفجرة، دُرِّبَت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، 24 من مزيلي الألغام، من بينهم خمس نساء، ممن يعملون في المنظمات غير الحكومية الوطنية في غوما وكاليمي. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، التصدي للتهديدات المرتبطة بالتخلص من الذخائر المتفجرة من جراء النزاع الدائر في المقاطعات الشرقية. وفي الفترة من 19 آذار/مارس إلى 2 حزيران/يونيه، قام أحد الشركاء المنفذين الوطنيين لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتنفيذ 116 مهمة فورية لإبطال الذخائر المتفجرة وتدمير 112 من المتفجرات من مخلفات الحرب، مما أدى إلى زيادة الأمن في مناطق تقطنها 7 000 امرأة و 6 200 رجل و 5 300 فتاة و 4 600 صبي في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانيقا.

42 - وفي إيتوري، حافظت البعثة على وتيرة عمليات عالية لمعالجة الحالة الأمنية وحماية المدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا، وصد التوغلات وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان من خلال تسيير دوريات رادعة. وفي 15 نيسان/أبريل، رافقت البعثة 372 مدنيا من نباسا ولبيلو، بإقليم دجوغو، إلى مواقع آمنة.

ووسّعت البعثة نطاق شبكة الإنذار المحلية لتشمل 21 موقعا، بوسائل منها إنشاء ست لجان محلية جديدة للحماية في إقليم إيرومو. وتغطي الشبكة حالياً 296 قرية في إيتوري.

43 - وفي كيفو الشمالية، أبقى البعثة على عملياتها رغم المظاهرات الموجهة جزئياً ضد الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، دعمت البعثة الشرطة الوطنية الكونغولية فيما يتعلق بحماية المدنيين ومهام إدارة النظام العام، امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتواصلت البعثة مع طائفتي الناندي وكومو من أجل تخفيف حدة التوترات الطائفية التي أثارها المظاهرات. وتم توسيع نطاق شبكات الإنذار المحلية لتشمل 19 قرية جديدة، مع التركيز على قطاع روينزوري، الذي يغطي 398 قرية في جميع أنحاء المقاطعة. وفي منطقة الشمال الكبرى، وفر لواء التدخل التابع للبعثة الأمن في المنطقة ورداً على هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة دعماً للقوات المسلحة. وصدّ لواء التدخل سبع هجمات على الأقل في ماموفي ونغينزا وكيليا وموتوانغا ومابيساكو وسامبوكو ولاهي، بما في ذلك خلال تدخلات مشتركة مع القوات المسلحة. وفي 10 أيار/مايو، تعرضت وحدة قتالية جاهزة للتدخل تابعة للبعثة لهجوم من جانب مقاتلين تابعين للقوات الديمقراطية المتحالفة، مما أسفر عن مقتل أحد أفراد حفظ السلام.

44 - وفي كيديديوي، أكملت القوات المسلحة، بدعم من البعثة، نسبة 60 في المائة من تشييد أول قاعدة من بين القواعد السبع لعمليات السرايا. وسوف تعزز قاعدة عمليات السرية، بعد الانتهاء من تشييدها المقرر بحلول 30 حزيران/يونيه، قدرة القوات المسلحة على القيام بعملياتها بفعالية، ولا سيما في المناطق الحدودية. وأجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقييماً لتهديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أكد الخطر الذي تشكله على المدنيين والجيش بالقرب من كايناما، على الحدود بين كيفو الشمالية وإيتوري، بسبب الاشتباكات بين القوات المسلحة والقوات الديمقراطية المتحالفة. وأبلغت السلطات المحلية في المنطقة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بوجود ثلاثة أجهزة متفجرة يدوية الصنع منذ 19 آذار/مارس. وزادت البعثة من تأهبها بنشر فريق للتخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تابع لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في بيني سيوفر التدريب على تقييم مخاطر المتفجرات للقوات المسلحة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والأفراد النظاميين التابعين للبعثة.

45 - وفي منطقة الشمال الصغرى، أبقى البعثة على وحدات قتالية جاهزة للتدخل في لوكوييتي ونيابيوندو، وقامت بإيفاد بعثة تقييم مشتركة إلى كيتشانغا ومويسو في الفترة من 23 إلى 26 آذار/مارس. وانضم وزير الداخلية على مستوى المقاطعة إلى البعثة، التي تواصل خلالها مع الجهات الفاعلة في مجال الحماية والسكان المحليين بشأن الحالة الأمنية. والتقى أيضاً بالقوات المسلحة للدعوة إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان وبذل جهود لمكافحة الإفلات من العقاب.

46 - وفي كيفو الجنوبية، نشرت البعثة ستاً من بعثات التقييم المشتركة، وأنشأت وحدة قتالية جاهزة للتدخل في كاهولولو، وأجرت دوريات بعيدة المدى في الهضاب العليا وسهل روزيزي أوفيرا (الهضاب الوسطى) من أجل دعم الحوار، والانخراط في مشاورات بين الطوائف لتخفيف حدة التوتر، وتعزيز آليات الحماية وأمن المنطقة على طول الطريق الوطني 5 عقب تجدد أعمال العنف. وبالإضافة إلى ذلك، تم في آذار/مارس نشر بعثة تقييم مشتركة في بويغيرا في سهل روزيزي من أجل تحديد الإجراءات اللازمة للاستجابة لشواغل الحماية ودعم العودة الآمنة للمشردين داخليا. وعلاوة على ذلك، قامت البعثة بنشر بعثة تقييم مشتركة بالتعاون مع حكومة المقاطعة للقيام بجهود الوساطة، التي دعمت تخفيف حدة التوتر بين طائفتي الهوتو وتيمبو في إقليم كاليهي، وأتاحت العودة التدريجية للسكان النازحين.

47 - وفي تتجانيقا، نشرت البعثة في 2 أيار/مايو في إقليم كونغولو، بالشراكة مع مدير الإقليم وممثلين عن دوائر حماية المدنيين في المقاطعة ومجلس شباب المقاطعة. وقد زادت البعثة الوعي بنظام الإنذار المبكر التابع لدائرة حماية المدنيين، وشجعت تولي زمام المبادرة فيما يتصل بالإجراءات والمسؤوليات المضطلع بها فيما يخص الحماية في سياق التخفيض التدريجي للبعثة في الإقليم.

سابعا - تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة

ألف - تحقيق الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع

48 - واصلت البعثة دعم الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وفي إيتوري، أسهمت المشاريع الممولة من صندوق الاتفاق في تحقيق الاستقرار في الانتهاء من تشييد محكمة الصلح بمركز دجوغو. وستتناول المحكمة النزاعات القانونية حول القضايا التي توجد في صميم النزاعات الطائفية، مثل الحقوق في الأراضي وسرقة الماشية. وتبين الدراسة الجارية للتتبع النوعي أن السكان ما فتؤوا يرحبون بهذه المشاريع.

باء - إصلاح قطاع الأمن ونظام العدالة

49 - واصلت القوات المسلحة تنفيذ خطة إصلاح الجيش وتحديد الأنشطة ذات الأولوية. ومن بين هذه الأنشطة، نظمت القوات المسلحة، بالتعاون مع البعثة، حلقة عمل في كينشاسا، في الفترة من 14 إلى 17 حزيران/يونيه، للضباط الذين يشغلون مناصب قيادية من أجل تعزيز إدارة الموارد البشرية والمادية.

50 - وفي 13 أيار/مايو، عُقد منتدى استشاري وطني بشأن إصلاح قطاع الأمن، بهدف تعزيز تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني وبناء توافق في الآراء بشأن وضع استراتيجية وطنية لإصلاح قطاع الأمن. وفي هذا السياق، تواصلت البعثة مع مستشارين وطنيين للإصلاح من قطاعات الشرطة والجيش والاستخبارات والإصلاحات، واللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح، وكذلك الوزارات التنفيذية، والبرلمان، ومجلس الأمن الوطني، والآلية الوطنية للرقابة.

51 - واستمر تطوير البرنامج المشترك لإصلاح قطاع الشرطة بالاشتراك مع الحكومة والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرها من الجهات المعنية المشاركة في إصلاح قطاع الشرطة. ويستند مشروع البرنامج إلى الأولويات الاستراتيجية المستمدة من خطة الإصلاح الوطنية، وهي خطة العمل الخمسية (2020-2024)، وتتمثل هذه الأولويات في الدعم المؤسسي، والروح المهنية، والمساءلة، وجهود مكافحة الإفلات من العقاب. وهو يهدف إلى تعزيز المفتشية العامة والمفوضية العامة على الصعيدين المركزي والمحلي على السواء.

52 - وفي 7 نيسان/أبريل، عُقد أول اجتماع للجنة التوجيهية للبرنامج المشترك لدعم إصلاح القضاء في كينشاسا، برئاسة رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ونائب وزير العدل، ونائب الممثل الخاص/المنسق الإقليمي/منسق الشؤون الإنسانية، والمدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووافق المشاركون على خطة العمل السنوية لعام 2021 ونتائج حلقات العمل على مستوى المقاطعات التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2020 وآذار/مارس 2021، مما أتاح بدء مرحلة التنفيذ.

53 - وفي الفترة من 22 إلى 31 آذار/مارس، عقدت محكمة بوتيمبو الإقليمية جلسات استماع في لوبيرو بدعم من البعثة وأدانت 11 رجلا بتهمة ارتكاب أعمال العنف الجنسي، ورجلا واحدا بتهمة القتل،

وأربعة آخرين بتهمة السرقة. وفي الفترة من 26 إلى 30 آذار/مارس، دعمت البعثة إيفاد بعثة مشتركة من المدعين العامين المدنيين والعسكريين إلى نيونزو، في تتجانيقا، للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2020 على أيدي جماعات مسلحة تابعة لطائفتي توا وبانتو. ومكّنت البعثة الموفدة المدعين العامين من إجراء مقابلات مع 16 شاهدا ذكرا ومن التعرف على الضحايا. كما دعمت البعثة تحقيقات المدعي العام العسكري في الجرائم المتصلة بالقوات الديمقراطية المتحالفة في كيفو الشمالية، حيث أجريت مقابلات مع 53 ضحية، من بينهم 36 امرأة، في الفترة من 23 نيسان/أبريل إلى 2 أيار/مايو.

54 - ودعمت البعثة إدارة السلطات الوطنية لـ 11 مرفقا من مرافق الاحتجاز، مع التركيز على تحسين الأمن وظروف الاحتجاز. ومؤلت البعثة إقامة نظام للإضاءة الشمسية وبناء جدار محيط بسجن كانغباي في بيني للحيلولة دون شن هجمات عليه، وتواصلت مع وزارة العدل وحكام المقاطعات من أجل التصدي بشكل مستدام لانعدام الأمن الغذائي في مرافق الاحتجاز. وفي 1 نيسان/أبريل، اجتمعت اللجنة المشتركة المعنية بتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالنساء والأحداث في السجون، التي اعتمدت في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لوضع آليات للحماية واستراتيجية جنسانية لإدارة السجون.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

55 - واصلت الممثلة الخاصة استخدام مساعيها الحميدة للتواصل مع الرئيس ورئيس الوزراء بشأن الإسراع بإنشاء إطار عمل جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار.

56 - وعلى صعيد المقاطعات، ظلت عملية نزع سلاح قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وتسريحها متوقفة بسبب استمرار الخلافات القائمة بين الحكومة وقيادة قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بشأن مطالبة هذه القيادة بالعفو العام والاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبناء على ذلك، سيدعى المجلس التوجيهي الوطني لصندوق الاتفاق في تحقيق الاستقرار، الذي يرأسه كل من وزير التخطيط ونائب الممثل الخاص/المنسق الإقليمي/المنسق الشؤون الإنسانية، إلى دعم تنقيح مشروع إعادة الإدماج الذي تقوده المنظمة الدولية للهجرة، والذي جرى تعليقه منذ 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 نتيجة تعطيل العملية المتعلقة بقوات المقاومة الوطنية في إيتوري.

57 - ونزعت البعثة سلاح 120 مقاتلا كونغوليا مسرّحا، من بينهم ست نساء، وقُدّمت لهم الدعم بهدف إعادة إدماجهم. وشمل ذلك اثنين من قادة ماي رايا موتومبوكي، هما مونيولو مباو ندرومانغا ومازي بوكيرا شابا، إلى جانب 76 مقاتلا سلّموا 28 قطعة سلاح. وعلاوة على ذلك، تم نزع سلاح 22 مقاتلا روانديا من الذكور وإبواؤهم في مراكز عبور تابعة للبعثة، إلى جانب 11 من معاليهم، من بينهم خمس نساء. وأعيد أيضا طوعا إلى رواندا اثنا عشر مقاتلا من الذكور مرتبطين بإحدى الجماعات المسلحة، إلى جانب أربعة معالين.

ثامنا - المرأة والسلام والأمن

58 - تضم الحكومة الجديدة 15 امرأة في المناصب الوزارية، وهو ما يمثل 27 في المائة من مجموع هذه المناصب. وتشمل هذه المناصب وزير البيئة، الذي يشكل أيضا واحدة من بين أربع وظائف لنواب

رئيس الوزراء، ووزير المناجم، ووزير المالية، ووزير العمل، ووزير الشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة والطفل، ووزير التدريب المهني، والثقافة، والوزير المسؤول عن العلاقات مع البرلمان.

59 - وفي حين أن تشكيل الحكومة لا يرقى إلى نسبة 30 في المائة المخصصة لتمثيل المرأة على نحو ما توخاه الرئيس في خطابه إلى الأمة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2020، فإنه يمثل إنجازا هاما صوب التمثيل العادل للمرأة في المؤسسات السياسية. وعلاوة على ذلك، يتضمن برنامج عمل الحكومة تدابير لدعم تمكين المرأة وحماية حقوقها وسلامتها البدنية، وتيسير إدماجها في الاقتصاد من خلال المساعدة المالية، ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، ودعم الضحايا، وتحسين الصحة الإنجابية.

60 - وفي 15 نيسان/أبريل، نظمت البعثة، في إطار الجهود الرامية إلى النهوض بإصلاح قطاع الأمن، حلقة عمل في كينشاسا بالتعاون مع جهات تنسيق معنية بالمسائل الجنسانية في المؤسسات الأمنية لمناقشة العراقيل التي تحول دون استقدام النساء للعمل في قطاع الأمن واستبقائهن وتطويرهن الوظيفي وترقيتهن. وتواصلت البعثة أيضا مع منظمات المجتمع المدني لدعم تحديد أدوار النساء العاملات في المؤسسات الأمنية وضمان مشاركتهن بصورة مجدية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعت الممثلة الخاصة في 18 أيار/مايو مع شبكة القيادات النسائية الأفريقية لمناقشة دور البعثة في دعم السلام والأمن في البلد، فضلا عن دور المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية المقبلة للبعثة.

61 - وفي 5 أيار/مايو، شاركت البعثة ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة والطفل في الاجتماع الثالث عشر للمجلس الاستشاري المعني بالمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. ووافق المجلس على خطة عمل المرأة والسلام والأمن من أجل استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى.

62 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، في يومي 29 و 30 نيسان/أبريل، قدّمت البعثة والبرنامج الإنمائي والمعهد الوطني للإحصاء نتائج الاستطلاع رقم 21 بشأن التصورات المحلية إلى 50 شابا، من بينهم 12 امرأة، ممن يعملون في مراكز البحوث والكلية والجامعات ووسائل الإعلام في بوكافو، بكيفو الجنوبية.

تاسعا - حماية الطفل والعنف الجنسي في حالات النزاع

63 - في الفترة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل، تحققت البعثة من وقوع 281 انتهاكا جسيما ضد أطفال، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 27,6 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقُتل أو شُوّه ما مجموعه 51 طفلا، من بينهم 11 فتاة. ومن بين هؤلاء، قتلت الجماعات المسلحة ثلاثة وعشرين طفلا خلال هجمات محددة الأهداف. واغتُصبت 20 فتاة أو تعرضن لأشكال أخرى من العنف الجنسي. ونسبت ثمان حالات اغتصاب إلى موظفين حكوميين، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 11 في المائة مقارنة بالفترة السابقة.

64 - وسجّلت البعثة تجنيد أو استخدام 133 طفلا، من بينهم سبع فتيات، في النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين أن 17 طفلا من بين الأطفال المسجلين حديثا، وهم 13 صبيا وأربع فتيات، ما زالوا مرتبطين بالجماعات المسلحة، فإن 116 آخرين فروا أو انفصلوا عن تلك الجماعات، ولا سيما ماي - ماي أبا نا بالي (29 صبيا وفتاة واحدة)، ونياتورا (23 صبيا)، وماي ماي رايا موتوموكي (15 صبيا

وخمس فتيات)، وماي - ماي مازيمبي (16 صبيًا). وكان 31 من هؤلاء الأطفال الـ 133 حديثي العهد بالتجنيد، وأُفرجت الجماعات المسلحة طوعا عن اثنين منهم.

65 - وعقب ثوران جبل نيراغونغو، قَدّمت البعثة واليونيسف والسلطات الكونغولية والجهات الفاعلة المحلية والدولية في مجال حماية الطفل خدمات اقتفاء أثر الأسر ولمّ شملها وخدمات الرعاية النفسية والاجتماعية لـ 1 092 طفلا انفصلوا عن والديهم، وتم لَمّ شمل 731 طفلا من بينهم مع أسرهم في وقت لاحق.

66 - وفي الفترة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل، وقع ما لا يقل عن 124 شخصا بالغا، من بينهم رجل واحد، ضحايا للعنف الجنسي الموثق المرتبط بالنزاع، ووقع معظم هذه الحوادث في كيفو الجنوبية (36 في المائة من الضحايا)، وإيتوري (27 في المائة من الضحايا)، وكيفو الشمالية (14 في المائة من الضحايا). وكان من بين هؤلاء البالغين 65 ضحية من ضحايا حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي ارتكبتها جماعات مسلحة، و 50 ضحية لجنود القوات المسلحة، وثمانية من ضحايا ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية. وكان الجناء الرئيسيون من بين الجماعات المسلحة من عناصر نياتورا، وماي ماي رايا موتومبوكي، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

عاشرا - استراتيجية الخروج

67 - تواصل الممثلة الخاصة بالتواصل مع الحكومة بشأن تنفيذ الاستراتيجية المشتركة للخفض التدريجي والمرحلي للبعثة، وكذلك وضع خطة انتقالية بحلول أيلول/سبتمبر، على نحو ما طُلب في قرار مجلس الأمن 2556 (2020). وقد أنشئ فريق عامل مشترك، يضم الحكومة والأمم المتحدة، لتحديد الطرائق العملية، بما في ذلك المعايير اللازمة، لنقل المهام إلى الحكومة، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وأنشأت كيانات الأمم المتحدة آليات استراتيجية وتقنية داخلية للتنسيق مع النظراء الحكوميين بشأن وضع خطة انتقالية، مع التركيز على حماية المدنيين وحقوق الإنسان، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار، والإصلاحات المؤسسية والحكم الرشيد. ونظم كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري معتكفا في الفترة من 7 إلى 11 حزيران/يونيه خُصص للإعداد للمناقشات المقبلة بشأن العملية الانتقالية مع الحكومة. وقد دأبت البعثة أيضا على التواصل مع الشركاء الدوليين لتحديد معايير إصلاح قطاع الأمن في سياق التخطيط للعملية الانتقالية، وشرعت في تحديد مجالات دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن.

68 - وفي مقاطعتي كاساي، أوقفت البعثة أنشطتها التشغيلية في 30 نيسان/أبريل تحسبا لانسحابها من المقاطعات بحلول 30 حزيران/يونيه، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2556 (2020). وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة إحراز تقدم مع سلطات المقاطعات ومع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن نقل المهام إلى الحكومة بالتنسيق مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويشمل ذلك بذل جهود لتعزيز قدرة سلطات المقاطعات والمجتمع المدني على دعم حماية المدنيين وحقوق الإنسان والوساطة على مستوى المجتمعات المحلية، وتعزيز سيادة القانون من خلال زيادة قدرة الشرطة الوطنية الكونغولية على أداء مهام الشرطة، وتحسين إدارة السجون وظروف الاحتجاز والأمن فيها، وتعزيز قدرة النظامين القضائيين العسكري والمدني. وبالمثل، نسّقت البعثة مع البرنامج الإنمائي لمساعدة سلطات المقاطعات في مجال تجديد مرافق الاحتجاز وتعزيز احترام حقوق الإنسان في كانانغا ومبوجي - مايي وتشيكابا وكابيندا.

69 - وفي 22 أيار/مايو، انتهى المشروع المتعلق بالسلام والعدالة والمصالحة وإعادة الإعمار في كاساي الذي دام 30 شهرا، بتمويل من صندوق بناء السلام، وبقيادة البرنامج الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنظمة غير حكومية، البحث عن أرضية مشتركة. وساهم المشروع في العملية الانتقالية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في المقاطعة من خلال تأهيل سبعة مشاريع للبنية التحتية المجتمعية وتيسير عملية مشاور شعبية أفضت إلى إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة على مستوى المقاطعة. وأتاح المشروع وضع وتنفيذ استراتيجية لمكافحة الإفلات من العقاب على صعيد المقاطعة، مما أدى إلى توسيع نطاق إمكانية اللجوء إلى القضاء ليشمل 200 1 ضحية، وأتاح ملاحقة ثمانية أفراد وإدانتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

70 - وفي سياق العملية الانتقالية في مقاطعتي كاساي، شاركت البعثة في نيسان/أبريل في تنظيم حلقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين في كانانغا بشأن تفعيل النهج القائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، شاركت فيها سلطات مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والبنك الدولي، وسائر الجهات صاحبة المصلحة. وأسفرت حلقة العمل عن إنشاء آليات للتنسيق على صعيد المقاطعة وتحديد أربعة أقاليم باعتبارها من المجالات ذات الأولوية للتقارب الجغرافي بين الجهات الفاعلة المعنية.

71 - وفي تنجانيقا، تعمل البعثة مع سلطات المقاطعة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمجتمع المدني، وسائر الجهات صاحبة المصلحة من أجل التحضير لانسحابها على نحو تدريجي ومسؤول بحلول منتصف عام 2022. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم البعثة والفريق القطري في كاليماي بوضع خطة انتقالية مشتركة على صعيد المقاطعة تتضمن الأولويات التالية: حماية المدنيين لمنع العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما في إقليم نيونزو؛ وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة للمشردين والمجتمعات المضيفة؛ وبناء قدرات مؤسسات المقاطعة والزعماء التقليديين المحليين للحفاظ على بيئة حمائية ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي؛ والتصدي بفعالية للنزاعات الطائفية؛ وتنفيذ الحلول الدائمة ومبادرات بناء السلام لاستعادة سبل العيش.

حادي عشر - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة

1 - تقييم أداء عنصر القوة والشرطة

72 - منذ 19 آذار/مارس، قامت القوة بتسيير 887 23 دورية وأطلقت 15 وحدة قتالية جاهزة للتدخل، وحافظت على أنشطتها التشغيلية مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين الوحدات الـ 39، تم تفتيش 14 وحدة، اعتُبرت أربع منها ممتازة، وأربع منها مثالية، واعتُبرت وحدتان فوق المتوسط. وأوصت عمليات التفتيش بزيادة تنفيذ أفضل الممارسات على النحو الذي حدده فريق الفعالية التشغيلية، ولا سيما فيما يتعلق بالنظم الأمنية.

73 - وتمثل النساء نسبة 19 في المائة من ضباط الأركان العسكرية والمراقبين العسكريين ونسبة 5 في المائة من أفراد الوحدات العسكرية. ومع نشر فريق التواصل المختلط في الآونة الأخيرة كجزء من قوة

الرد السريع التتزانة في أيار/مايو، أصبح لدى البعثة حاليا 14 فريقا من أفرقة التواصل النسائية والمختلطة التي تنفذ دوريات محمولة على مركبات ودوريات راجلة لتلبية الاحتياجات المتصلة بالأمن والحماية.

74 - وقد أوشكت عملية تعزيز مقر لواء التدخل وقدراته الاستخباراتية على الانتهاء. وبلغت وحدة الاستخبارات التكتيكية كامل طاقتها التشغيلية. وبدأت وحدة تحليل التهديدات حسب مواقعها الجغرافية عملها انطلاقا من غوما، وجرى نشر مفرزة في إقليم بيني في أيار/مايو. كما جرى نشر 20 ضابطا إضافيا من ضباط الأركان منذ صدور التقرير السابق، مما جعل مجموع عدد ضباط الأركان الجدد الذين تم نشرهم في مقر لواء التدخل يصل إلى 35 من أصل العدد المتوقع وهو 37 ضابطا أركان. وقد تم نشر أول قوة من بين قوات الرد السريع الأربع، وهي تعمل منذ أيار/مايو، في حين من المقرر نشر القوات الثلاث المتبقية بحلول تموز/يوليه 2021.

75 - وأجريت عمليات تفتيش داخلية للمعدات المملوكة للوحدات التي تعود لجميع وحدات الشرطة المشكلة الثمانية التابعة للبعثة. وأبرزت عمليات التفتيش الحاجة إلى تعزيز قدرة كل وحدة على التنقل وقدراتها التشغيلية، واستبدال المعدات أو تحسين ظروف الحفظ، ووقف استخدام الذخيرة في بعض الوحدات، وتعزيز تدابير الوقاية من جائحة كوفيد-19 والتصدي لها.

76 - وفي 31 آذار/مارس، أجرى عنصر الشرطة في البعثة تقييما فصليا لأداء 351 فردا من أفراد الشرطة المعارين من الحكومات، من بينهم 125 امرأة وتشمل معايير التقييم الكفاءة المهنية؛ والالتزام بالتصدي للتحديات التي تواجه الحماية؛ والقدرة على تحديد التهديدات الأمنية، وجمع المعلومات وتحليلها؛ والإنتاجية. وكشف تقييم الأداء العام عن انخفاض الأداء من نسبة 70,9 في المائة إلى نسبة 70,1 في المائة منذ صدور التقرير السابق. وردا على ذلك، نظم عنصر الشرطة تسع دورات تدريبية تمهيدية لفائدة 26 من أفراد الشرطة المعارين من الحكومات الذين نُشروا حديثا، من بينهم ضابطان. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير 186 دورة تدريبية عبر الإنترنت لتعزيز قدرات أفراد الشرطة المعارين من الحكومات وإمامهم بالحالة.

2 - التقدم المحرز في تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

77 - مع اكتمال إطار النتائج، تنتقل البعثة إلى المرحلة الثانية من تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. ويشمل إطار النتائج مؤشرات الأداء الأساسية المستمدة من الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بالخفض التدريجي والمرحلي للبعثة وتحديد نواتج البعثة. وللاشراف على تنفيذ النظام، وضعت البعثة خطة تنفيذ وأنشأت آليات للحوكمة والتنسيق، بما في ذلك فريق يعنى بالتنفيذ وأفرقة عاملة ذات صلة به.

3 - أثر الجائحة على تنفيذ الولاية

78 - واصلت البعثة التصدي للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 من خلال التواصل مع السلطات الكونغولية وتنفيذ تدابير التخفيف، بما في ذلك وضع الأفراد النظاميين الذين تم نشرهم حديثا قيد الحجر الصحي. وقد اتخذت البعثة تدابير للتخفيف من أثر الحجر الصحي لمدة 14 يوما والحفاظ على القدرة التشغيلية، التي تشمل استخدام احتياطي القوة والإبقاء على طاقم الطيران المنتهية ولايته أثناء خضوع الطاقم القادم للحجر الصحي.

79 - وفي 5 أيار/مايو، أطلقت الأمم المتحدة حملة تطعيم لموظفي الأمم المتحدة ومعاليهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى 16 حزيران/يونيه، كان 6 734 من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين قد تلقوا جرعة أولى من اللقاح في إطار الحملة.

80 - وحتى 16 حزيران/يونيه، أظهرت الفحوصات إصابة 677 من موظفي الأمم المتحدة بكوفيد-19، تماثل 564 منهم للشفاء وتوفي منهم 10 أشخاص.

باء - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

81 - في الفترة من 1 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو، سُجِّلَت ثمانية ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، طالبت سبعة من أفراد الوحدات العسكرية وموظفاً مدنياً واحداً، وكانت ترتبط بأحداث وقعت في عام 2021 (ادعاء واحد)، وعام 2020 (ادعاء واحد) وأعوام قبلهما (سنة ادعاءات). وأُحيلت الادعاءات إلى كيانات التحقيق المختصة وأُحيل الضحايا المزعومون إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسف للحصول على الدعم. وبالإضافة إلى ذلك، سُجِّلَت خمسة ادعاءات بارتكاب أنواع أخرى من سوء السلوك الجسيم، تنطوي على المضايقة والاحتياز والسرقة، وأُحيلت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

82 - وقامت البعثة كذلك بتعزيز التدابير الوقائية ضد سوء السلوك، بما في ذلك تقييمات المخاطر وإنفاذ تدابير حظر التجول والمناطق الممنوعة والتدريب. وعلاوة على ذلك، تواصلت مع المجتمعات المضيفة بشأن سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونشرت إذاعة أو كابي والإذاعات المجتمعية رسائل باللغات المحلية تتعلق بالوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

83 - ويشترك ما مجموعه 444 امرأة، من بينهن 32 ضحية، في التدريب على المهارات المهنية في بونيا وبنبي وبوجوفو وكاليمي وكافومو وأوفيرا في سياق مشاريع يمولها الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ثاني عشر - سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

84 - ظل ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها يمثل إحدى الأولويات، تمشيا مع التزامات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفي 3 حزيران/يونيه، كانت قد سُجِّلَت 209 حوادث أمنية طالبت أفراد الأمم المتحدة ومرافقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت 19 حادثاً متصلاً بالنزاع المسلح، و 62 حادثاً متصلاً بالجريمة، و 61 حادثاً متصلاً بالاضطرابات المدنية، و 67 حادثاً متصلاً بالأخطار. وطالت تلك الحوادث 49 موظفاً دولياً (36 رجلاً و 13 امرأة) و 76 موظفاً وطنياً (67 رجلاً وتسع نساء).

85 - وكان للاضطرابات المدنية التي وقعت في كيفو الشمالية في نيسان/أبريل أثر كبير على برامج الأمم المتحدة وأنشطتها. وتم تعزيز تدابير السلامة والأمن، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة، بالتنسيق مع العناصر النظامية في البعثة.

86 - وحتى 16 حزيران/يونيه، عاد الأفراد غير الأساسيين التابعون للبعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري ومعالوهم إلى غوما بعد أن نُقلوا مؤقتاً إلى مكان آخر داخل منطقة عمليات البعثة كإجراء من إجراءات السلامة بعد ثوران جبل نيراغونغو في 22 أيار/مايو.

ثالث عشر - ملاحظات

87 - يشكل إقرار الحكومة وبرنامج عملها خطوة هامة نحو تنفيذ الإصلاحات الرئيسية التي من شأنها أن تضع جمهورية الكونغو الديمقراطية على طريق السلام والاستقرار والتنمية على نحو دائم ومستدام. ومما يبعث على التفاؤل إعطاء الأولوية في برنامج العمل الحكومي لاستعادة السلام في شرق البلد وتحسين الحياة اليومية للشعب الكونغولي. وإنني أرحب بالتقدم المحرز نحو التمثيل العادل للمرأة في المؤسسات السياسية، وآمل أن يسهم برنامج العمل الحكومي في مواصلة النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة للاستفادة من مواطن قوتها التعاونية على نطاق المنظومة والعمل بشكل متكامل لدعم تنفيذ برنامج العمل الحكومي.

88 - وإنني أرحب بالتقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات في عام 2023 وبالنقاش الديمقراطي حول الإصلاحات الشاملة والقائمة على توافق الآراء الرامية إلى تحسين العملية الانتخابية. وأشجع جميع أصحاب المصلحة على العمل من أجل اعتماد وإصدار التشريعات ذات الصلة الهادفة إلى تعزيز شفافية ومصداقية العملية الانتخابية وتعزيز العملية الديمقراطية إجمالاً وتحقيق المزيد من الاستقرار في البلد.

89 - وأحيط علماً بما أعلنه كل من الرئيس ورئيس الوزراء من عقد العزم على إعطاء الأولوية لتنفيذ الإصلاحات الحاسمة في مجالات الحوكمة والأمن والاقتصاد على النحو المبين في برنامج عمل الحكومة. وهذا أمر أساسي لتلبية احتياجات الشعب الكونغولي، والتصدي للتحديات الأمنية الخطيرة في المقاطعات الشرقية، والتمكين من تعزيز المؤسسات. وأدعو جميع الجهات السياسية المعنية، سواء في الأغلبية أو المعارضة، إلى الحفاظ على الزخم من أجل تحقيق هذه الأهداف قبل إجراء الانتخابات في عام 2023. وإنني أحث جميع الجهات السياسية المعنية على الامتناع عن استخدام خطاب الكراهية والتحريض على العنف اللذين من شأنهما أن يسهما في الانقسام الاجتماعي أو السياسي، وعلى الالتزام بالدستور بشكل صارم. وأشجع السلطات المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتعزيز العمليات الديمقراطية الشاملة للجميع وتوطيد استقرار المؤسسات.

90 - ويساورني بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، حيث لا تزال الجماعات المسلحة تعتدي على المدنيين، بمن فيهم المشردون داخلياً، مما يقوض النسيج الاجتماعي ويهدد سلامة المؤسسات السياسية في المقاطعات. ويساورني بالغ القلق أيضاً إزاء الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، الذي ترتكبه الجماعات المسلحة والموظفون الحكوميون. وأحث السلطات الكونغولية على مضاعفة جهودها في سبيل مكافحة الإفلات من العقاب لكفالة محاسبة مرتكبي هذه الجرائم البشعة.

91 - ويشكل العنف الطائفي في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانينقا مصدراً آخر للقلق البالغ. وإنني أحث السلطات على القيام بخطوات محددة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف، بوسائل منها مناهضة خطاب الكراهية والتصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بالأسلحة الصغيرة، وإتاحة فرص اقتصادية بديلة للمقاتلين السابقين ومجتمعاتهم المحلية من خلال التعجيل بتنفيذ برامج لامركزية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار. ومما يبعث على التفاؤل أن البرنامج المقبل من هذا القبيل سيستبعد إدراج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة وقوات الشرطة الوطنية ويعيد

تركيز الاهتمام على دعم المجتمعات المحلية بوصفه سبيلاً لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

92 - وأذكّر بالتزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي ظل حالة حصار مفروضة على إيتوري وكيفو الشمالية، أحث السلطات الكونغولية على أن تتحلّى بضبط النفس وأن تكفل عدم تعرض المدنيين لمزيد من المشقة، بما في ذلك عن طريق ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود. وستواصل الأمم المتحدة مرافقة الحكومة في التصدي لانعدام الأمن في شرق البلد، من خلال إقامة شراكة من شأنها تعزيز التعاون بين البعثة والقوات المسلحة، امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

93 - وقد راعني قتل امرأة من بين حفظة السلام في 10 أيار/مايو خلال هجوم شنته جماعة مسلحة بالقرب من بيني. وتشكل وفاتها حادثاً مأساوياً يذكرنا بالمخاطر التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة والتضحيات التي يقومون بها في خدمة السلام. وأدين جميع الهجمات التي تشن على الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وأحث السلطات الكونغولية على تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

94 - ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية لأن العنف في المناطق المتأثرة بالنزاع والأوبئة والأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 قد جعلت الملايين من الأشخاص بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. وأحث جميع الجهات الفاعلة على ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى الأشخاص المحتاجين، وأدعو الجهات المانحة إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، التي لا تزال تعاني من نقص شديد في التمويل. وأتقدم بالصلب العزاء إلى الحكومة والشعب على الخسائر في الأرواح الناجمة عن ثوران جبل نيراغونغو. وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم الحكومة في استجابتها لهذه الكارثة.

95 - وأهنئ الرئيس على دبلوماسيته النشطة كرئيس للاتحاد الأفريقي. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع الاتحاد الأفريقي والرئيس لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في وقت يتجدد فيه الأمل والالتزام بالتصدي للتحديات التي تواجهها القارة.

96 - وما زلت ملتزماً بضمان استمرار خفض التدرّج والمرحلي للبعثة وفقاً لتطور الحالة الأمنية في المقاطعات التي توجد فيها البعثة. وحيث توقفت الأنشطة التنفيذية في مقاطعتي كاساي، كما هو متوخى في الاستراتيجية المشتركة، تقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الكونغولية بوضع خطة للانتقال ستعرض في تقرير في أيلول/سبتمبر.

97 - وأود أن أشكر ممثلي الخاصة، بينتو كيتا، على دورها القيادي الحازم وتفانيها. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص امتناني لجميع أفراد البعثة، ولمكتب مبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، ولأفراد فريق الأمم المتحدة القطري، وللبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على التزامهم المستمر بالسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية

